

اللجنة المالية ارتأت تصويب خطأ الحكومة بصياغة قانون يحل القضية وعرضه على المجلس للتصويت عليه مباشرة

الهاشم: الشمالي لم يأت بحلول واكتفى بتوضيح الكلفة المالية لإسقاط الفوائد ونواب يطلبون جلسة خاصة لإقرار مقرراتهم وإنصاف المواطنين



جانبا من اجتماع اللجنة المالية بحضور مصطفى الشمالي أمس

كان من المتوقع أن يخرج اجتماع الوزراء وزير المالية أمس وسط لإنهاء قضية القروض وإسقاط فوائدها لرفع العبء عن كاهل الأسرة الكويتية إلا أن الحكومة لم تات بجديد وفق تصريح مقرر اللجنة صفاء الهاشم، الأمر الذي جعل أكثر من نائب ينتقد الحكومة ووزير ماليتها الذي قال «ما عندي إلا صندوق المعسرين».

وقد أبدى عدد من النواب إصرارهم على طلب تخصيص جلسة خاصة لإقرار المقترحات النيابية المتعلقة بإسقاط فوائد القروض الاستهلاكية والمقسطة على المواطنين.

وكانت اللجنة المالية قد اجتمعت امس مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي لاستكمال مناقشة الاقتراح بقانون بشأن قيام البنوك وشركات الاستثمار بإعادة جدولة أرصدة القروض الاستهلاكية والمقسطة على المواطنين لديها وتنظيم منح هذه القروض مستقبلا.

وقالت مقرر اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح صحفي أن وزير المالية أتى إلى اللجنة ببيان مكتوب وتحدث عن عدم تحقيق مسطرة العدالة أن تم إسقاط فوائد القروض، مشيرة إلى أن محافظ البنك المركزي بين التطور السنوي لاجمالي للقروض الاستهلاكية داخل اللجنة.

وأضافت الهاشم أن وزير المالية لم يأت بأي حلول أو اقتراحات أو أي نقطة وسط للبحث عن موضوع إسقاط فوائد القروض، مضيفة أن الحكومة لم تبادر في الاقتراحات النيابية

5 نواب يقترحون

تشكيل لجنة لإعادة

احتساب الفوائد

و5000 دينار منحة

مالية لكل مواطن



انما اكتفت بتوضيح الكلفة المالية وان حجة الحكومة هي أن إسقاط فوائد القروض سيخلق سابقة.

وأوضحت الهاشم أنه لن يكون هناك سوابق بهذا الشأن لأن هذا خطأ الحكومة عندما تقاسم البنك المركزي عن رقبته على البنوك والشركات الاستثمارية التابعة لوزارة التجارة واحتساب الفوائد على القروض لاسما في فترة 2002 إلى 2008، لافتة إلى أن محافظ البنك المركزي الجديد قام بتشديد رقبته على البنوك في ابريل 2008.

وأشارت إلى ان اللجنة ارتأت ان تصوب الخطأ الحكومي الذي سيغطي 480 ألف قرض وأن اللجنة المالية ستستصبح قانونا يشكله النهائي لحل هذه المشكلة وعرضه على المجلس للتصويت عليه، مشيرة إلى ان اللجنة سترفع تقريرها بهذا الشأن في الاجتماع القادم يوم

الاحد المقبل. من جانبه، قال النائب نواف الفريخ أن الحكومة تضمنت على الشعب بقضية هي من تتحمل مسؤولياتها، فهي من جعلت البنوك تسرق عن المواطنين بفوائد غير مستحقة، وغير قانونية.

وأكد الفريخ: ان المجلس لن يسكت عن رفض الحكومة لحلول إسقاط الفوائد، ونحن نتكلم عن كارثة اقتصادية حلت بالمواطنين، وان الفئة التي تعرضت للظلم هم من اقترضوا منذ عام 98 إلى 2008، ونحن لن نأت لدغدغة مشاعر المواطنين، ولكننا نطرح قضايا حقيقية، وأحكاما، وقلت للوزير الشمالي في اجتماع «المالية» امس اعطيتك حفنة من الاحكام ولدي 300 حكم. وقال الفريخ «نحن لسنا مجلس الصوت الواحد بل مجلس الفقراء الذين يقفون ضد الحكومة التي تحايي بعض التجار».

التوجه إلى النواب والاتفاق على توجه واحد، لأننا «غسلنا ايدينا من الحكومة» فهي لا تريد أن تقدم حلا، والكرة الآن في ملعب النواب، والاتفاق بأسرع وقت على آلية معينة، ترفع الهم عن المواطن الكويتي المتضرر، هناك تجار يريدون استمرار امتصاص الشعب الكويتي، ومن أجل ذلك يحاربون المجلس الحالي ونوابه.

بدوره، انتقد النائب عسكر العنزي تصريح وزير المالية مصطفى الشمالي بشأن قضية القروض وصندوق المعسرين، وكشف ردا على التصريح انه سيشارك زملاءه النواب التقدم يطلب الى رئيس المجلس لعقد جلسة خاصة لإقرار اقتراحات قانون إسقاط فوائد القروض في حال فشلت اللجنة المالية البرلمانية في التوصل إلى اتفاق مع وزارة المالية والبنك المركزي بقضي بإسقاط الفوائد. وأكد عسكر انه وزملاءه

النواب لن يتراجعوا عن موقفهم بإقرار قانون إسقاط فوائد القروض، لافتا إلى ان هذا التزام منه ومن نواب المجلس أمام الشعب الكويتي، مشيرا إلى انه سبق ان تقدم باقتراح بقانون بإسقاط فوائد القروض والمجلس.

وقال عسكر اننا سننتظر حتى تنتهي اللجنة المالية البرلمانية من عملها وصياغة تقريرها بشأن الاقتراحات بقوانين بإسقاط فوائد القروض المقدمة مني ومن زملائي النواب وبعدها سيخذ النواب الخطوات الكفيلة بإقرار القانون الذي عاهدنا الشعب الكويتي على إقراره قبل دخولنا المجلس الحالي.

وأضاف عسكر: ان مبررات لرفض إسقاط فوائد القروض المتعززة هي مبررات واهية ولا تجني الحكومة من ورائها إلا غضب واستياء عشرات الآلاف من الأسر الكويتية التي تعاني من أزمات مالية وقانونية طاحنة بسبب القروض المتعززة، متابعا: ان الكويت دولة غنية وأكرمها الله بفوائض مالية ضخمة وإسقاط فوائد القروض لن يكلف الحكومة الكثير فكما تتبرع لدول وشعوب أخرى، فالأولى ان تساعد مواطنيها الذين أغرقتهم الديون وتطاردهم الأحكام القضائية بسبب تعثرهم عن السداد.

من جانبه، انتقد النائب حسين القلاف طريقة تعامل الحكومة مع المواطنين المقترضين الذين تعثروا في

سداد قروضهم بسبب الارتفاع غير المبرر لفوائد القروض، مشيرا إلى ان استمرار تعنت وزير المالية كفيل بإسقاط الحكومة ودفع الناس إلى «شتم الحكومة بساحة الإرادة». وقال القلاف في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس: لتعرف الحكومة ان هناك من يتحين الفرصة للاصطياد في الماء العكر، معتبرا ان الوضع الحالي للقروض هو أفضل مءاء عكر يمكن ان تتصيد فيه المعارضة، مضيفا ان على رئيس الحكومة تحمل نتائج تعنت وزير المالية، وزاد: كان أجدر بوزير المالية تقدير الوضع العام في البلد وكتم أنفاسه بدلا من الإدلاء بتصريحات تستفز الشارع الكويتي.

وأكد النائب خالد الشليمي ان معالجة قضية إسقاط فوائد القروض ستتم على الوزير الشمالي حتى إذا كان غير متقنع بهذه القضية، لافتا إلى ان هناك أغلبية برلمانية ستوافق على مرور المقترح الذي ستوافق عليه اللجنة المالية ويعرض على المجلس في الجلسات المقبلة، وبين الشليمي في المؤتمر الصحفي ان رئيس الحكومة أرحم بالشعب الكويتي من وزير المالية الذي يتقاسم في مسألة القروض ويتحدث فيها عن عدم إمكانية تحقيق العدالة في هذه القضية على المواطنين.

وقال الشليمي مخاطبا وزير المالية: هل صندوق المعسرين الذي قاتلت دونه قد حقق مبدأ العدالة والمساواة عند المواطنين؟

وأكد مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب طاهر الفيلكاوي ان اللجنة اجتمعت امس مع وزير المواصلات سالم الأدينة لمناقشة موضوع تعويضات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية. وقال الفيلكاوي في تصريح للصحافيين ان هناك دراسة جديدة قدمت امس إلى اللجنة حول هذا الموضوع ستتم مناقشتها مع وزير المواصلات، مبينا ان اللجنة ستعقد اجتماعا لها صباح اليوم الاثنين لاستكمال مناقشة الموضوع لاسيما في وجود تغييرات في الاتفاق بين الطرفين الكويتي والعراقي مقابل وضع مبلغ 300 مليون دولار في احد البنوك وان الكويت لا تستطيع تسلمه الا بعد التنازل عن القضايا الرفوعة. وأكد ان المبلغ بالكامل موضوع في البنوك ولا توجد أي شائبة حوله وان الكويت تستطيع سحبه في أقرب وقت.

الفيلكاوي: «الخارجية» ناقشت تعويضات «الكويتية» لدى نظيرتها العراقية

أكد مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب طاهر الفيلكاوي ان اللجنة اجتمعت امس مع وزير المواصلات سالم الأدينة لمناقشة موضوع تعويضات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية. وقال الفيلكاوي في تصريح للصحافيين ان هناك دراسة جديدة قدمت امس إلى اللجنة حول هذا الموضوع ستتم مناقشتها مع وزير المواصلات، مبينا ان اللجنة ستعقد اجتماعا لها صباح اليوم الاثنين لاستكمال مناقشة الموضوع لاسيما في وجود تغييرات في الاتفاق بين الطرفين الكويتي والعراقي مقابل وضع مبلغ 300 مليون دولار في احد البنوك وان الكويت لا تستطيع تسلمه الا بعد التنازل عن القضايا الرفوعة. وأكد ان المبلغ بالكامل موضوع في البنوك ولا توجد أي شائبة حوله وان الكويت تستطيع سحبه في أقرب وقت.

الفرزيع يطالب بتشديد الرقابة على الأغذية المستوردة



نواف الفرزيع خلال ندوة أقيمت في المخيم الربيعي لمشاري العيادة

أجمع المتحدثون في الندوة التي أقيمت في المخيم الربيعي للمحامي مشاري العيادة على ضعف الرقابة الحكومية وعدم تقليص تلك العقوبات وعدم الاهتمام الحقيقي من جانب المسؤولين صحة المواطنين، الأمر الذي يجعل الأغذية الفاسدة تتداول في السوق الكويتي داعين في الوقت نفسه إلى الرقابة الحقيقية وتغليظ القانون على تجار الأغذية الفاسدة.

وقال النائب نواف الفرزيع ان القانون كونه متواجدا وموجودا في قضايا الأغذية الفاسدة يجب ان يكون رادعا لهؤلاء التجار الذين يتاجرون بأرواح البشر، موضحا في الوقت نفسه انه تسقط حكومات في بعض الدول بسبب قضية الأغذية الفاسدة في المقابل لم تر مسؤولا قد تمت محاسبتها في هذه القضايا، وأضاف الفرزيع أن الأمراض السرطانية المنتشرة في الكويت قد يكون سببها تلك الأغذية الفاسدة مستطريا ان لدينا مؤسسات حكومية لا تستطيع السيطرة والحد من هذه الظاهرة. وكشف الفرزيع عن ان هناك بعض الأجانب لديهم نفوذ على اجهزة البلدية وأثمن جهود ودور وسائل الاعلام للكشف عن الكثير في قضايا الأغذية الفاسدة والتي تراه بين الحين والآخر، موضحا ان حجم المسؤولية تقع على الجميع.

● ناصر الوقيت

5 نواب يقترحون قانوناً انتخابياً جديداً والشمري ينسحب من التوقيع عليه: عنصري ويكرس العنصرية



ناصر الشمري



نبيل الفضل



حسين القلاف



د. عبدالحميد دشني

لعضوية مجلس الأمة ان تتوافر فيه الشروط الآتية: - أن يكون كويتيا بصفة أصلية وفقا للقانون وأن يكون من أب كويتي بصفة أصلية أندر من أباء وأجداد استوطنوا الكويت قبل عام 1920.

ب - أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخابات وتتوافر فيه شروط الناخب.

ج - ألا يقل عمره عن 30 عاما.

د - أن يجيد القراءة والكتابة. هـ- يحرم من الترشيح المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة التي ان يرد اليه اعتبارا.

مادة رابعة

يععدل نص المادة (21) من ذات القانون ليكون نصها كالتالي:

يجب على كل من يريد ترشيح نفسه ان يدفع مبلغ خمسمائة دينار كتأمين يخصص للأعمال الخيرية التي يقترها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويسترد مبلغ التأمين في حالة فوز المرشح بعضوية مجلس الأمة.

ولا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان مرفقا به إيصال دفع هذا التأمين.

مادة خامسة

يعدل نص المادة (50) من ذات القانون ليكون نصها كالتالي:

تسقط العضوية عن عضو مجلس الأمة إذا فقد أحد الشروط التي نصت عليها المادة (82) من الدستور أو وفق الوارد بهذا القانون وذلك بعد إعلان النتيجة الانتخابية أو إذا تبين انه فقد لهذه الشروط أو أحدها قبل الانتخاب، ويعلن سقوط العضوية بقرار من المجلس.

مادة سادسة

يلغى كل حكم أو نص ورد في أي قانون يتعارض مع أحكام هذا القانون

مادة سابعة

يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة ثامنة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

نزاهتها وشفافيتها والتزامها بالقانون وقرارات اللجنة.

- لأعضاء المفوضية العليا للانتخابات الحضور في جميع اللجان الانتخابية المتابعة سير العملية الانتخابية وعلى رؤساء اللجان وأعضائها تلقي تعليماتهم من هذه المفوضية وتنفيذ قراراتها كما التزمت أجهزة الدولة بمعاونة اللجنة في مباشرة اختصاصاتها وتنفيذ قراراتها وتزويدها بما تطلبه من بيانات أو معلومات أو مستندات ترى لزومها في سبيل مباشرة اختصاصاتها.

- تضع المفوضية العليا للانتخابات لأحة داخلية تنظم أعمالها وتكون المفوضية موازنة مستقلة تدرج ضمن الميزانية العامة للدولة.

المادة 8 مكرر 2

تقسم الكويت الي خمس دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة ويتخّص من كل دائرة عشرة أعضاء على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد ويعتمد التقسيم الجغرافي المعمول به وقت إصدار هذا القانون والمفوضية كامل الصلاحيه في إدخال أي مناطق جديدة يتم استحداثها مستقبلا وفقا للتقسيم الجغرافي.

المادة 8 مكرر 3

تستبدل عبارة وزارة الداخلية الواردة بقانون الانتخاب بالمفوضية العليا للانتخابات كما يستبدل لفظ وزير الداخلية برئيس المفوضية العليا للانتخابات.

مادة ثالثة

يعدل نص المادة (9) من ذات القانون لتصبح كالتالي: يشترط فيمن يرشح نفسه

من مطابقتها للقانون.

- وتختص المفوضية كذلك بالتحقق من التزام جميع أطراف العملية الانتخابية بمعايير النزاهة والشفافية والحيادة وعلى الأخص ما يتعلق بعمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج وذلك بالتنسيق مع رؤساء اللجان فضلا عن إبداء الرأي القانوني فيما يعرض على اللجان الانتخابية من مشكلات أو معوقات تعترض سير العملية الانتخابية وإيجاد الحلول المناسبة لها - وتلقي البلاغات والشكاوى من الناخبين والمرشحين وغيرهم فيما يخص العملية الانتخابية وفحصها وإزالة أسبابها وإبلاغ النيابة العامة بالتجاوزات التي تشكل جرائم انتخابية، ووفق نص المادة تختص المفوضية بوضع القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الكويتية والدولية المعنية بنزاهة وشفافية الانتخابات واتخاذ القرارات بشأنها ومتابعة نتائج فرز صناديق الانتخابات أولا بأول بالتنسيق مع رؤساء اللجان الانتخابية الفرعية والاصليّة والرئيسية وإعلام النتيجة النهائية للانتخابات ونشرها من واقع النتائج المعلنة من رؤساء اللجان الرئيسية وعلى المفوضية إعداد تقرير نهائي عن سير العملية الانتخابية متضمنا الاقتراحات المناسبة لتطورها وتقديم نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمة فور انتخابه وفي أول جلسة لانعقاد المجلس.

للمفوضية العليا للانتخابات أن تشكل لجانا فرعية تؤلف من أعضائها ومن غيرهم لمعاونتها في أداء بعض مهامها كما يكون لها الاستعانة بمن تراه من المختصين بالجهات الحكومية وغيرها ومن جمعيات النفع العام الأهلية المعنية بالانتخابات وذلك لمتابعة سير العملية الانتخابية والحملات المتعلقة بها لضمان

الي المادة 8 من القانون المشار اليه ونصهما كالتالي:

المادة 8 مكرر 1:

- تنشأ المفوضية العليا للانتخابات تكون مهمتها توثيق الاشراف على جداول الانتخابات وعلى الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات وتشكل المفوضية من ستة أعضاء برئاسة أحد قضاة محكمة التمييز المقاعد لهما وثلاثة أعضاء يرشحهم مجلس الأمة لا تنتهي عضويتهم بانتهاء المجلس لأي سبب وعضو يرشحه مجلس الوزراء وعضو يختار من بين أعضاء منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى معلمه الأصلي، وتكون مدة عمل المفوضية أربع سنوات غير مترتبة بانتهاء مجلس الأمة لأي سبب من الأسباب، وتحدد مكافآت أعضائها بقرار من مجلس الوزراء، وللمفوضية أمانة عامة تتألف من أمين عام وعدد كاف من الموظفين، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس المفوضية.

- تختص المفوضية بالأشرف على جداول الانتخابات ويوضع خطة عامة للعملية الانتخابية بجميع مراحلها بالتنسيق مع الجهات المختصة وإصدار القرارات اللازمة في هذا الشأن، كما تختص اللجنة وفق المرسوم بترشيح رجال القضاء والنيابة العامة بصفة أصلية واحتياطية لرئاسة اللجان الانتخابية الفرعية والأصلية والرئيسية لإدارة العملية الانتخابية والإعداد والتحصير لإجراءات الانتخابات ومتابعة تجهيز المقار الانتخابية للجان وإصدار التعليمات المنظمة في شأنها إلى جانب الاشراف على سلامة تطبيق إجراءات الانتخابات ومتابعة التحقيق

تقدم 5 نواب هم: عبدالحميد دشني ونبيل الفضل وناصر الشمري وحسين القلاف و صفاء الهاشم باقتراح بقانون بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، يقضي بموجبه بتقسيم الكويت إلى خمس دوائر ولكل ناخب صوت واحد، مشترطين ان يكون من يترشح لعضوية المجلس كويتيا بصفة أصلية وان يكون من أب كويتي بصفة أصلية أندر من أباء وأجداد استوطنوا الكويت قبل العام 1920، إلا ان النائب ناصر الشمري بعدما اطلع على القانون أعلن انسحابه، وقال: أعلن انسحابي من الاقتراح العنصري المتعلق بالترشح للانتخابات.

وأوضح الشمري: كنت ذاهبا لاجتماع لجنة الداخلية وصادفني النائب عبدالحميد دشني وطلب مني التوقيع على اقتراح بتعديل بعض مواد قانون الانتخابات، وقد اكد لي انه لا يوجد أي نفس عنصري بالقانون، لذا فإنني أعلن سحب توقيعني اليوم من المقترح العنصري ولا استبعد بالإضافة للاسماء الواردة بالمقترح ان تكون الوزارة رولا دشني وراه، حيث ان المستهدف من القانون هو القبائل.

وقبما يلي نص الاقتراح: مادة اولى: تعديل نص المادة 2 من القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار اليه ونصها كالتالي: لا يجوز بحال من الأحوال حرمات المواطنين الكويتي من حق الانتخاب طالما انطبقت عليه الشروط الواردة حصرا بنص المادة 82 من الدستور الا من حكم عليه بعقوبة جنائية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ولم يرد اليه اعتبارا.

مادة ثانية: تضاف المواد 8 مكرر 1، 8 مكرر 2 و8 مكرر 3

رؤلا: يؤسفي الزج باسمي في خلافات نيابية - نيابية

قالت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة وزيرة التخطيط والتنمية درولا دشني في تصريح صحفي: الكل يعرف مدى محبتي واحترامي لجميع شرائح المجتمع الكويتي الذي تشرفت بتبنيته في مجلس الأمة ويؤسفي الزج باسمي في خلافات نيابية - نيابية في قضايا متعلقة باقتراحات بقوانين.